

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد السابع عشر: تموز 2022

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 ❖ المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو 2022
- 15 ❖ مجموعة تنسيق إنفاذ القانون حول مكافحة أنشطة حزب الله
- 19 ❖ ماذا يجب أن يفعل بايدن في المنطقة.. مقارنة للوبي الصهيوني
- 23 ❖ مقترح لحتّ واشنطن على تقديم دعم مالي للجيش اللبناني
- 27 ❖ آراء روسية حول مجريات الحرب في أوكرانيا
- 33 ❖ خلفيات تمديد الرئيس الأميركي حالة الطوارئ حول لبنان

المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو 2022

الموضوع

أصدر حلف شامل الأطلسي (الناتو) المفهوم الاستراتيجي الجديد الناظم له وذلك خلال قمة مدريد يوم 29 حزيران 2022. وقد شهدت القمة حضور أربع دول من منطقة الباسيفيك الهندي في إشارة لدور الناتو الجديد فيما يخص مواجهة التحدي الصيني¹.

نص الاستراتيجية

مقدمة

نحن، رؤساء دول وحكومات دول حلف الناتو، اجتمعنا في مدريد في وقت حرج لأمننا ومن أجل السلام والاستقرار الدوليين. اليوم، نؤيد مفهوماً استراتيجياً جديداً لضمان بقاء تحالفنا لائقاً ومزوداً بالموارد اللازمة للمستقبل. على مدى أكثر من سبعين عاماً، كفل حلف الناتو حرية الحلفاء وأمنهم. نجاحنا هو نتيجة خدمة وتضحية رجال ونساء قوّاتنا المسلّحة. نحن مدينون لهم ولعائلاتهم.

نحن ثابتون في عزمنا على حماية المليار مواطن والدفاع عن أراضينا وحماية حريتنا وديمقراطيتنا. سوف نعزز وحدتنا وتماسكنا وتضامننا، بالبناء على الروابط الدائمة عبر الأطلسي بين دولنا وقوة قيّمنا الديمقراطية المشتركة. نكرّر التزامنا الراسخ بحلف شمال الأطلسي والدفاع عن بعضنا البعض ضد جميع التهديدات، بغضّ النظر عن مصدرها.

سنواصل العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم وسنظل حصناً للنظام الدولي القائم على القواعد. سنحتفظ بمنظور عالمي وسنعمل بشكل وثيق مع شركائنا والبلدان الأخرى والمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، للمساهمة في السلم والأمن الدوليين.

عالمنا متنازع عليه ولا يمكن التنبؤ به. لقد أدّت الحرب العدوانية التي شنتها الاتحاد الروسي على أوكرانيا إلى زعزعة السلام وتغيير بيئتنا الأمنية بشكل خطير. وقد تسبّب غزوها الوحشي وغير القانوني وانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي الإنساني والهجمات والفضائح الشنيعة في معاناة ودمار لا يوصفان. إن وجود أوكرانيا

¹ https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2022/6/pdf/290622-strategic-concept.pdf

القوية المستقلة أمر حيوي لاستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية. يعكس سلوك موسكو نمطاً من الإجراءات العدوانية الروسية ضد جيرانها والمجتمع الأوسع عبر الأطلسي. كما نواجه التهديد المستمر للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن عدم الاستقرار المتفشّي، والمنافسة الاستراتيجية المتزايدة، والنهوض بالاستبداد يتحدّى مصالح وقيم الحلف.

يؤكد مفهومنا الاستراتيجي الجديد على أن الهدف الأساسي لحلف الناتو هو ضمان دفاعنا الجماعي، استناداً إلى نهج "360 درجة". وهو يحدّد المهامّ الأساسية الثلاث للحلف: الردع والدفاع، منع الأزمات وإدارتها، الأمن التعاوني. نؤكد على الحاجة إلى تعزيز ردعنا ودفاعنا بشكل كبير باعتباره العمود الفقري لالتزامنا بموجب المادة 5 للدفاع عن بعضنا البعض.

الهدف الأساسي لقدرة ناتو النووية هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. ما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيبقى حلف الناتو تحالفاً نووياً. هدف الناتو هو عالم أكثر أماناً للجميع. نسعى لخلق بيئة أمنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

يؤكد المفهوم الاستراتيجي للحلف على أن ضمان مرونتنا الوطنية والجماعية أمر بالغ الأهمية لجميع مهامنا الأساسية ويدعم جهودنا لحماية دولنا ومجتمعاتنا وقيمنا المشتركة. كما يؤكد على الأهمية الشاملة للاستثمار في الابتكار التكنولوجي ودمج تغيّر المناخ والأمن البشري وأجندة حقوق المرأة والسلام والأمن في جميع مهامنا الأساسية.

رؤيتنا واضحة: نريد أن نعيش في عالم تُحترم فيه السيادة والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وحيث يمكن لكل بلد أن يختار طريقه الخاص، خالٍ من العدوان أو الإكراه أو التخريب. نحن نعمل مع جميع الذين يشاركوننا هذه الأهداف. نقف معاً، كحلفاء، للدفاع عن حريتنا والمساهمة في عالم أكثر سلاماً.

الهدف والمبادئ

1. حلف الناتو مصمّم على حماية حرية وأمن الحلفاء. هدفنا الرئيسي وأهمّ مسؤولياتنا هو ضمان دفاعنا الجماعي، ضد جميع التهديدات، من جميع الاتجاهات. نحن تحالف دفاعي.
2. إن الروابط عبر الأطلسي بين بلادنا لا غنى عنها لأمننا. نحن مرتبطون معاً بقيم مشتركة: الحرية الفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وما زلنا ملتزمين التزاماً راسخاً بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي.
3. حلف الناتو هو المنتدى الفريد والأساسي والذي لا غنى عنه عبر الأطلسي للتشاور والتنسيق والعمل في جميع الأمور المتعلقة بأمننا الفردي والجماعي. سنعرّز تحالفنا على أساس أمننا غير القابل للتجزئة وتضامننا والتزامنا الصارم بالدفاع عن بعضنا البعض، على النحو المنصوص عليه في المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي. قدرتنا على الردع والدفاع هي العمود الفقري لهذا الالتزام.

4. سيستمر الناتو في إنجاز ثلاث مهام أساسية: الردع والدفاع، منع الأزمات وإدارتها، الأمن التعاوني. هذه العناصر مكّمة لضمان الدفاع الجماعي والأمن لجميع الحلفاء.
5. سوف نعزّز مرونتنا الفردية والجماعية والميزة التكنولوجية. هذه الجهود ضرورية لتحقيق المهام الأساسية للحلف. سنعمل على تعزيز الحوكمة الجيدة ودمج تغيّر المناخ والأمن البشري وأجندة حقوق المرأة والسلام والأمن في جميع مهامنا. سنواصل تعزيز المساواة بين الجنسين كانعكاس لقيمنا.

البيئة الاستراتيجية

6. المنطقة الأوروبية الأطلسية ليست في سلام. لقد انتهك الاتحاد الروسي القواعد والمبادئ التي ساهمت في قيام نظام أمني أوروبي مستقرّ ويمكن التنبؤ به. لا يمكننا استبعاد احتمال شنّ هجوم على سيادة الحلفاء وسلامتهم الإقليمية. تحدّد المنافسة الاستراتيجية وعدم الاستقرار المتفشّي والصدمات المتكرّرة بيئتنا الأمنية الأوسع. التهديدات التي نواجهها عالمية ومترابطة.
7. يتحدّى الفاعلون الاستبداديون مصالحنا وقيمنا وطريقة حياتنا الديمقراطية. إنهم يستثمرون في القدرات التقليدية والنووية والصاروخية المتطوّرة، مع قليل من الشفافية أو مراعاة المعايير والالتزامات الدولية. يختبر المنافسون الاستراتيجيون قدرتنا على الصمود ويسعون لاستغلال الانفتاح والترابط والرقمنة لدولنا. إنهم يتدخّلون في عملياتنا ومؤسّساتنا الديمقراطية ويستهدفون أمن مواطنينا من خلال التكتيكات الهجينة، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلاء. إنهم يقومون بأنشطة خبيثة في الفضاء الإلكتروني والفضاء، ويعزّزون حملات التضليل، ويستغلّون الهجرة، ويتلاعبون بإمدادات الطاقة، ويستخدمون الإكراه الاقتصادي. هؤلاء الفاعلون هم أيضًا في طليعة الجهود المتمعّدة لتقويض المعايير والمؤسّسات المتعددة الأطراف وتعزيز النماذج الاستبدادية للحكم.
8. يمثل الاتحاد الروسي أكبر تهديد مباشر لأمن الحلفاء والسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية. يسعى الاتحاد الروسي إلى إقامة مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة من خلال الإكراه والتخريب والعدوان والضمّ. الاتحاد الروسي يستخدم وسائل تقليدية وسيبرانية وهجينة ضدّ شركائنا. إن موقف الاتحاد الروسي العسكري القسري وخطابه واستعداده المؤكّد لاستخدام القوة لتحقيق أهدافه السياسية يقوّض النظام الدولي القائم على القواعد. يقوم الاتحاد الروسي بتحديث قوّاته النووية وتوسيع أنظمة الإيصال الجديدة والمدمّرة ذات القدرة المزدوجة، مع استخدام الإشارات النووية القسرية. إنه يهدف إلى زعزعة استقرار دول شرقنا وجنوبنا. في أقصى الشمال، تعدّ قدرته على تعطيل تعزيزات الحلفاء وحرية الملاحة عبر شمال الأطلسي تحدّيًا استراتيجيًا للحلف. إن الحشد العسكري لموسكو، بما في ذلك في مناطق البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، إلى جانب تكامله العسكري مع بيلاروسيا، يتحدّى أمننا ومصالحنا.

9. لا يسعى الناتو إلى المواجهة ولا يشكّل أي تهديد على الاتحاد الروسي. سنواصل الردّ على التهديدات والأعمال العدائية الروسية بطريقة موحّدة ومسؤولة. سنعرّز بشكل كبير الردع والدفاع لجميع الحلفاء، وسنعرّز قدرتنا على الصمود ضد الإكراه الروسي وندعم شركاءنا لمواجهة التدخّل العدواني الخبيث. في ضوء سياساته وأعماله العدائية، لا يمكننا اعتبار الاتحاد الروسي شريكاً لنا. ومع ذلك، ما زلنا على استعداد للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع موسكو لإدارة المخاطر وتخفيفها، ومنع التصعيد وزيادة الشفافية. نسعى إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ في المنطقة الأوروبية الأطلسية وبين الناتو والاتحاد الروسي. يعتمد أي تغيير في علاقتنا على وقف الاتحاد الروسي لسلوكه العدواني والامتثال الكامل للقانون الدولي.

10. الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، هو أخطر تهديد مباشر غير متكافئ لأمن مواطنينا وللسلام والازدهار الدوليين. تسعى المنظمات الإرهابية إلى مهاجمة الحلفاء أو التحريض على شنّ هجمات عليهم. لقد وسّعوا شبكاتهم وعزّزوا قدراتهم واستثمروا في تقنيات جديدة لتحسين وصولهم وقدرتهم الفتاكة. تواصل الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والجهات الفاعلة المدعومة من الدولة، استغلال الصراع والحوكمة الضعيفة لتجنيد وتعبئة وتوسيع موطئ قدمها.

11. يؤثّر النزاع والهشاشة وعدم الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط بشكل مباشر على أمننا وأمن شركائنا. يواجه الجوار الجنوبي لحلف الناتو، ولا سيّما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل، تحديات أمنية وديموغرافية واقتصادية وسياسية مترابطة. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب تأثير تغيّر المناخ، والمؤسّسات الهشّة، وحالات الطوارئ الصحيّة وانعدام الأمن الغذائي. يوفر هذا الوضع أرضاً خصبة لانتشار الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية. كما أنه يمكّن المنافسين الاستراتيجيين من التدخّل المزعزع للاستقرار والقسري.

12. يؤدّي تفشّي عدم الاستقرار إلى العنف ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فضلا عن الهجمات على الممتلكات الثقافية والأضرار البيئية. فهو يساهم في النزوح القسري، ويؤجّج الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية. تشكّل هذه الاتجاهات تحديات إنسانية وعابرة للحدود. إنها تقوّض أمن الإنسان والدولة ولها تأثير غير متناسب على النساء والأطفال والأقليات.

13. إن الطموحات المعلنة لجمهورية الصين الشعبية وسياساتها القسرية تتحدّى مصالحنا وأمننا وقيمنا. تستخدم جمهورية الصين الشعبية مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة تواجدتها العالمي وقوة مشروعها، بينما تظلّ غامضة بشأن استراتيجيتها ونواياها وحشدها العسكري. تستهدف العمليات الهجينة والسيبرانية الخبيثة لجمهورية الصين الشعبية وخطاب المواجهة

والمعلومات المضللة الحلفاء وتضرر بأمن التحالف. تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى التحكم في القطاعات التكنولوجية والصناعية الرئيسية والبنية التحتية الحيوية والمواد الإستراتيجية وسلاسل التوريد. وتستخدم نفوذها الاقتصادي لخلق التبعيات الاستراتيجية وتعزيز نفوذها. وتسعى جاهدة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك المجالات الفضائية والإلكترونية والبحرية. إن تعميق الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي ومحاولاتهما المتعاضدة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد تتعارض مع قيمنا ومصالحنا.

14. ما زلنا منفتحين على المشاركة البناءة مع جمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك بناء الشفافية المتبادلة، بهدف حماية المصالح الأمنية للحلف. سنعمل معاً بشكل مسؤول، كحلفاء، لمواجهة التحديات المنهجية التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلسي وضمن قدرة الناتو الدائمة على ضمان دفاع وأمن الحلفاء. سنعمل على تعزيز وعينا المشترك، وتعزيز قدرتنا على الصمود والاستعداد، والحماية من تكتيكات جمهورية الصين الشعبية القسرية والجهود المبذولة لتقسيم التحالف. سوف ندافع عن قيمنا المشتركة والنظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك حرية الملاحة.

15. الفضاء السيبراني موضع نزاع في جميع الأوقات. تسعى الجهات الخبيثة إلى إضعاف بنيتنا التحتية الحيوية، والتدخل في خدماتنا الحكومية، واستخراج المعلومات الاستخباراتية، وسرقة الملكية الفكرية، وإعاقة أنشطتنا العسكرية.

16. يستثمر المنافسون الاستراتيجيون والخصوم المحتملون في التقنيات التي يمكن أن تقيد وصولنا وحريتنا في العمل في الفضاء، وتقوض قدراتنا الفضائية، وتستهدف بنيتنا التحتية المدنية والعسكرية، وتضعف دفاعنا وتضرر بأمننا.

17. إن التكنولوجيات الناشئة والتخريبية تجلب الفرص والمخاطر على حدّ سواء. إنهم يغيرون طبيعة الصراع، ويكتسبون أهمية استراتيجية أكبر ويصبحون ساحات رئيسية للمنافسة العالمية. تؤثر الأسبقية التكنولوجية بشكل متزايد على النجاح في ساحة المعركة.

18. أثر تآكل هيكل الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاستراتيجي. وقد ساهمت انتهاكات الاتحاد الروسي والتنفيذ الانتقائي للالتزامات والتزاماته المتعلقة بالحد من التسلح في تدهور المشهد الأمني الأوسع. لا يزال الاستخدام المحتمل للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أو الأسلحة ضدّ الناتو من قبل أطراف معادية وغير حكومية يمثل تهديداً لأمننا. تواصل إيران وكوريا الشمالية تطوير برامجها النووية والصاروخية. لجأت سوريا وكوريا الشمالية والاتحاد الروسي، إلى جانب جهات فاعلة غير حكومية، إلى استخدام الأسلحة الكيميائية. تعمل

جمهورية الصين الشعبية على توسيع ترسانتها النووية بسرعة وتطور أنظمة توصيل متطورة بشكل متزايد، دون زيادة الشفافية أو الانخراط بحسن نية في الحد من الأسلحة أو الحد من المخاطر.

19. يمثل تغيير المناخ تحدياً محدداً في عصرنا، وله تأثير عميق على أمن الحلفاء. إنه أزمة وتهديد مضاعف. يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع والهشاشة والمنافسة الجيوسياسية. يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في ارتفاع مستوى سطح البحر، وحرائق الغابات، والمزيد من الظواهر الجوية المتكررة والمتطرفة، مما يعطل مجتمعاتنا، ويقوّض أمننا ويهدّد حياة مواطنينا وسُبل عيشهم. يؤثر تغيير المناخ أيضاً على طريقة عمل قوّاتنا المسلّحة. بنيتنا التحتية وأصولنا وقواعدنا معرّضة لتأثيرات تغيير المناخ. تحتاج قوّاتنا إلى العمل في ظروف مناخية أكثر قسوة ويتمّ استدعاء جيوشنا بشكل متكرّر للمساعدة في الإغاثة في حالات الكوارث.

المهام الأساسية لحلف الناتو

الردع والدفاع

20. في حين أن الناتو هو حلف دفاعي، فلا ينبغي لأحد أن يشكّ في قوّتنا وعزمنا على الدفاع عن كل شبر من أراضي الحلفاء، والحفاظ على سيادة وسلامة أراضي جميع الحلفاء والانتصار ضد أي معتد. في بيئة من المنافسة الاستراتيجية، سنعمل على تعزيز وعينا العالمي والوصول إلى الردع والدفاع والمنافسة والمنع في جميع المجالات والاتجاهات، بما يتماشى مع نهجنا "360 درجة". يعتمد موقف الردع والدفاع لحلف الناتو على مزيج مناسب من القدرات الدفاعية النووية والتقليدية والصاروخية، تكملها القدرات الفضائية والإلكترونية. إنه دفاعي ومتناسب ومتوافق تماماً مع التزاماتنا الدولية. سنستخدم الأدوات العسكرية وغير العسكرية بطريقة متناسبة ومتماسكة ومتكاملة للرد على جميع التهديدات لأمننا بالطريقة والتوقيت وفي المجال الذي نختاره.

21. سنعرّز بشكل كبير موقفنا الرادع والدفاعي لحرمان أي خصم محتمل من أي فرص محتملة للعدوان. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنضمن وجوداً كبيراً ومستمرّاً على الأرض وفي البحر والجو، بما في ذلك من خلال تعزيز الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل. سنقوم بالردع والدفاع إلى الأمام من خلال قوات قوية في مواقعها ومتعدّدة المجالات ومستعدّة للقتال ومن خلال تعزيز القيادة والسيطرة، والذخيرة والمعدات مسبقاً التجهيز، والقدرة والبنية التحتية المحسّنة لدعم أي حليف بسرعة، بما في ذلك في وقت قصير أو بدون إشعار. سنقوم بتعديل التوازن بين القوات الموجودة في الموقع والتعزيزات لتقوية الردع وقدرة الحلف على الدفاع. سنضمن بقاء موقفنا الدفاعي والرادع موثوقاً ومرناً ومصمّماً ومستداماً بما يتناسب مع التهديدات التي نواجهها.

22. سنواصل تعزيز الجاهزية الجماعية والاستجابة وقابلية الانتشار والتكامل وقابلية التشغيل البيئي لقواتنا. سنقوم بشكل فردي وجماعي بتقديم مجموعة كاملة من القوات والقدرات والخطط والموارد والأصول والبنية التحتية اللازمة للردع والدفاع، بما في ذلك القتال متعدد المجالات عالي الشدّة ضد المنافسين المسلّحين نوويًا. سنعمل على ضمان وجود هيكل قيادة قوي ومرن ومتكامل، وزيادة مواءمة الخطط الدفاعية الوطنية وخطط حلف شمال الأطلسي وتعزيز وتحديث هيكل قوّة الناتو. سنعزّز التدريب والتطبيق، وسنتكّيف وسنرشّد عمليات صنع القرار لدينا، وسنعزّز تخطيطنا ونحسّن فعالية نظام الاستجابة للأزمات.

23. الأمن البحري هو مفتاح سلامنا وازدهارنا. سنعزّز موقفنا والوعي بالموقف لردع جميع التهديدات في المجال البحري، ودعم حرية الملاحة، وتأمين طرق التجارة البحرية وحماية خطوط اتصالاتنا الرئيسية.

24. سنعمل على تسريع التحوّل الرقمي لدينا، وتكليف هيكل قيادة الناتو مع عصر المعلومات وتعزيز دفاعاتنا الإلكترونية وشبكاتنا وبنيتنا التحتية. سنعمل على تعزيز الابتكار وزيادة استثمارنا في التقنيات الناشئة والتخريبية للاحتفاظ بقابلية التشغيل البيئي والميزة العسكرية لدينا. سنعمل معاً لاعتماد التقنيات الجديدة ودمجها، والتعاون مع القطاع الخاص، وحماية النظم البيئية للابتكار لدينا، وتشكيل المعايير والالتزام بمبادئ الاستخدام المسؤول التي تعكس قيمنا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

25. يعدّ الحفاظ على الاستخدام الآمن للفضاء والفضاء الإلكتروني والوصول غير المقيد إليه من العوامل الرئيسية للردع والدفاع الفعالين. سنعزّز قدرتنا على العمل بفعالية في الفضاء والفضاء الإلكتروني لمنع واكتشاف ومقاومة والاستجابة لمجموعة كاملة من التهديدات، باستخدام جميع الأدوات المتاحة. مجموعة واحدة أو تراكمية من الأنشطة السيبرانية الضارّة؛ أو العمليات العدائية من أو إلى أو في الفضاء؛ يمكن أن تصل إلى مستوى الهجوم المسلّح ويمكن أن تؤدّي بمجلس شمال الأطلسي إلى تطبيق المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي. نحن نعترف بانطباق القانون الدولي وسنعزّز السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني والفضاء. سنعمل أيضاً على تعزيز مرونة القدرات الفضائية والإلكترونية التي نعتمد عليها في دفاعنا الجماعي وأمننا.

26. سننتهج نهجاً أكثر قوّة وتكاملاً واتساقاً لبناء القوة على المستوى الوطني وعلى نطاق التحالف ضد التهديدات والتحدّيات العسكرية وغير العسكرية لأمننا، وهذه مسؤولية وطنية والتزام جماعي متجذّر في المادة 3 من معاهدة حلف شمال الأطلسي. سنعمل على تحديد نقاط الضعف والتبعيات الاستراتيجية والتخفيف من حدّتها، بما في ذلك ما يتعلق بالبنية التحتية الحيوية وسلاسل التوريد والأنظمة الصحيّة. سنعزّز أمن الطاقة لدينا ونستثمر في إمدادات الطاقة والموردين والمصادر

المستقرّة والموثوقة. سوف نضمن الاستعداد المدني لتوفير استمرارية الحكومة، وتقديم الخدمات الأساسية لسكاننا والدعم المدني لقواتنا المسلحة. سنعرّز قدرتنا على الاستعداد للصدمات والاضطرابات الاستراتيجية ومقاومتها والاستجابة لها والتعافي منها بسرعة، وضمان استمرارية أنشطة الحلف.

27. سوف نستثمر في قدرتنا على الاستعداد والردع والدفاع ضد الاستخدام القسري للتكتيكات السياسية والاقتصادية والطاقوية والمعلوماتية وغيرها من التكتيكات الهجينة من قبل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية. يمكن أن تصل العمليات الهجينة ضد الحلفاء إلى مستوى الهجوم المسلّح ويمكن أن تؤدي إلى تفعيل المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي. سنستمر في دعم شركائنا لمواجهة التحديات الهجينة والسعي لتحقيق أقصى قدر من التأزر مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل الاتحاد الأوروبي.

28. يتمثل الهدف الأساسي لقدرة الناتو النووية في الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. الأسلحة النووية فريدة من نوعها. إن الظروف التي قد يضطر فيها الناتو إلى استخدام الأسلحة النووية بعيدة للغاية. إن أي استخدام للأسلحة النووية ضد الناتو من شأنه أن يغيّر طبيعة النزاع بشكل جذري. يتمتع الحلف بالقدرات والعزم على فرض تكاليف على الخصم غير مقبولة وتفوق بكثير الفوائد التي قد يأمل أي خصم في تحقيقها.

29. إن القوات النووية الاستراتيجية للحلف، ولا سيما قوات الولايات المتحدة، هي الضمان الأعلى لأمن الحلف. تلعب القوات النووية الإستراتيجية المستقلة للمملكة المتحدة وفرنسا دوراً رادعاً خاصاً بها وتساهم بشكل كبير في الأمن العام للحلف. تساهم مراكز صنع القرار المنفصلة التابعة للحلفاء في الردع من خلال تعقيد حسابات الخصوم المحتملين. يعتمد موقف الردع النووي لحلف الناتو أيضاً على انتشار الأسلحة النووية للولايات المتحدة في أوروبا وإسهامات الحلفاء المعنيين. ولا تزال المساهمات الوطنية للطائرات ذات القدرة المزدوجة في مهمة الردع النووي لحلف الناتو أساسية في هذا الجهد.

30. سيتخذ الناتو جميع الخطوات اللازمة لضمان نجاح مهمة الردع النووي وفعاليتها وأمانها وأمنها. يلتزم الحلف بضمان تكامل وتماسك أكبر للقدرات والأنشطة عبر جميع مجالات وظيف الصراع، مع إعادة التأكيد على الدور الفريد والتميّز للردع النووي. سيستمرّ الناتو في الحفاظ على قوة الردع الموثوقة، وتعزيز اتصالاته الاستراتيجية، وتعزيز فعالية تدريباته وتقليل المخاطر الإستراتيجية.

31. سنواصل الاستثمار في دفاعنا ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. سنعزز سياساتنا وخططنا وتدريباتنا وتماريننا وسنقيم قدراتنا لضمان دمج هذه المتطلبات في موقف الردع والدفاع لدينا.

32. يظل الاستقرار الاستراتيجي، الذي يتحقق من خلال الردع والدفاع الفعالين، والحد من التسلح، ونزع السلاح، والحوار السياسي الهادف والمتبادل أمرًا أساسيًا لأمننا. يساهم الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار بقوة في تحقيق أهداف الحلف. تهدف جهود الحلفاء بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار إلى تقليل المخاطر وتعزيز الأمن والشفافية والتحقق والامتثال. سنسعى وراء جميع عناصر الحد من المخاطر الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز بناء الثقة والقدرة على التنبؤ من خلال الحوار، وزيادة التفاهم، وإنشاء أدوات فعّالة لإدارة الأزمات والوقاية منها. ستأخذ هذه الجهود في الاعتبار البيئة الأمنية السائدة وأمن جميع الحلفاء وتكمل موقف الردع والدفاع للحلف. سوف نستفيد من حلف الناتو كمنصة للمناقشات المتممّة والمشاورات الوثيقة حول جهود الحد من التسلح.

33. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الحصن الأساسي ضد انتشار الأسلحة النووية، وما زلنا ملتزمين بقوة بتنفيذها بالكامل، بما في ذلك المادة السادسة. يتمثل هدف الناتو في خلق بيئة أمنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما يتوافق مع أهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

34. إن مكافحة الإرهاب أمر أساسي لدفاعنا الجماعي. يساهم دور الناتو في الحرب ضد الإرهاب في تنفيذ جميع المهام الأساسية الثلاث للحلف وهو جزء لا يتجزأ من نهج الحلف الشامل للردع والدفاع. تهدد المنظمات الإرهابية أمن سكاننا وقواتنا وأراضينا. سنواصل مواجهة التهديدات والتحديات التي تشكلها الجماعات الإرهابية وردعها والردّ عليها، على أساس مجموعة من تدابير المنع والحماية. وسنعزز التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

منع الأزمات وإدارتها

35. لدى حلفاء الناتو مصلحة مشتركة في المساهمة في الاستقرار وإدارة النزاعات معًا من خلال الناتو. سنواصل العمل لمنع الأزمات والاستجابة لها عندما يكون من المحتمل أن تؤثر على أمن الحلفاء. سنبني على القدرات والخبرات الفريدة التي اكتسبناها في إدارة الأزمات. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نستثمر في الاستجابة للأزمات والتأهب لها وإدارتها، من خلال التدريبات المنتظمة والاستفادة من قدرتنا على تنسيق عمليات الاستجابة للأزمات متعدّدة الجنسيات وإدارتها ودعمها.

36. سنضمن تأمين الموارد والقدرات والتدريب وترتيبات القيادة والتحكم لنشر ومواصلة إدارة الأزمات العسكرية والمدنية وعمليات تحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك على مسافة استراتيجية. بناءً على الدروس المستفادة على مدى العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك من خلال عملياتنا في أفغانستان، سنواصل تحسين استعدادنا وقدراتنا العسكرية والمدنية والتخطيط والتنسيق المدني - العسكري. سنعمل على تطوير قدرة الحلف على دعم إدارة الأزمات المدنية وعمليات الإغاثة والاستعداد لآثار تغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي وحالات الطوارئ الصحية على أمن الحلفاء. سيسمح لنا هذا بالردّ على أي طارئ في وقت قصير.

37. يقدم الشركاء مساهمة مهمة في إدارة الأزمات بقيادة الناتو. سنواصل ضمان المشاركة السياسية المستدامة وقابلية التشغيل البيئي العسكري مع الشركاء الذين يعربون عن اهتمامهم بالمساهمة في مهامنا وعملياتنا.

38. سنضاعف جهودنا لتوقع الأزمات والصراعات ومنعها. الوقاية هي طريقة مستدامة للمساهمة في الاستقرار وأمن الحلفاء. سنعزز الدعم لشركائنا، بما في ذلك المساعدة في بناء قدراتهم على مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات الأمنية المشتركة. سنعمل على زيادة حجم ونطاق مساعدتنا الأمنية وبناء القدرات للشركاء المعرضين للخطر في منطقتنا وخارجها، لتعزيز استعدادهم ومرونتهم وتعزيز قدراتهم لمواجهة التدخل الخبيث، ومنع زعزعة الاستقرار ومكافحة العدوان.

39. يشكّل الأمن البشري، بما في ذلك حماية المدنيين وتخفيف الأضرار التي تلحق بهم، عنصرًا محوريًا في نهجنا لمنع الأزمات وإدارتها. سنعمل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى للمساهمة في الاستقرار وإعادة الإعمار ولمعالجة الظروف الأوسع التي توجّب الأزمات وتؤدي إلى تفشي عدم الاستقرار. سنعزز تنسيقنا وتعاوننا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الإفريقي.

الأمن التعاوني

40. لقد كان توسع الناتو نجاحًا تاريخيًا. لقد عزّز توسع الناتو حلفنا، وضمن أمن الملايين من المواطنين الأوروبيين، وساهم في السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية. نعيد التأكيد على سياسة الباب المفتوح التي نتبعها، بما يتفق مع المادة 10 من معاهدة حلف شمال الأطلسي، كتعبير عن قيمنا الأساسية ومصالحنا الاستراتيجية في السلام والاستقرار الأوروبي الأطلسي. لا يزال بابنا مفتوحًا لجميع الديمقراطيات الأوروبية التي تشارك قيم تحالفنا، والتي لديها الرغبة والقدرة على تحمّل مسؤوليات والتزامات العضوية، والتي تساهم عضويتها في أمننا المشترك. يتخذ حلفاء الناتو قرارات العضوية ولا يكون لأي طرف ثالث رأي في هذه العملية.

41. إن أمن البلدان التي تطمح إلى أن تصبح أعضاء في الحلف متشابك مع أمننا. نحن نؤيد بقوة استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها. سنعزز الحوار السياسي والتعاون مع أولئك الذين يهدفون إلى الانضمام إلى الحلف، وسنساعد في تعزيز قدرتهم على الصمود ضد التدخل الخبيث، وبناء قدراتهم، وتعزيز دعمنا العملي للنهوض بتطلعاتهم الأوروبية الأطلسية. سنواصل تطوير شراكاتنا مع البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا لتعزيز مصلحتنا المشتركة في السلام والاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ونعيد تأكيد القرار الذي اتخذناه في قمة بوخارست عام 2008 وجميع القرارات اللاحقة فيما يتعلق بجورجيا وأوكرانيا.

42. يسهم الحوار السياسي والتعاون العملي مع الشركاء، على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة، في الاستقرار خارج حدودنا، ويعزز أمننا في الداخل ويدعمان المهام الأساسية لحلف الناتو. الشراكات ضرورية لحماية المشاعات العالمية، وتعزيز مرونتنا ودعم النظام الدولي القائم على القواعد.

43. الاتحاد الأوروبي شريك فريد وأساسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. يشترك حلفاء الناتو وأعضاء الاتحاد الأوروبي في نفس القيم. يلعب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أدوارًا متكاملة ومتماسكة ومتداخلة في دعم السلام والأمن الدوليين. على أساس تعاوننا الطويل الأمد، سنعمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي، وتعزيز المشاورات السياسية وزيادة التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل التنقل العسكري، والمرونة، وتأثير تغيير المناخ على الأمن، والتقنيات الناشئة والتخريبية، والأمن البشري، وأجندة حقوق المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن مواجهة التهديدات السيبرانية والهجينة والتصدي للتحديات النظامية التي تفرضها جمهورية الصين الشعبية على الأمن الأوروبي الأطلسي. ومن أجل تطوير الشراكة الإستراتيجية بين الناتو والاتحاد الأوروبي، فإن المشاركة الكاملة لحلفاء من خارج الاتحاد الأوروبي في جهود دفاع الاتحاد الأوروبي، أمر ضروري. يدرك حلف الناتو قيمة وجود دفاع أوروبي أقوى وأكثر قدرة وهذا يساهم بشكل إيجابي في الأمن عبر المحيط الأطلسي والأمن العالمي ويكون مكملاً لحلف شمال الأطلسي وقابلاً للتشغيل المتبادل معه. إن المبادرات لزيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير قدرات متماسكة ومتداخلة، مع تجنب الازدواجية غير الضرورية، هي مفتاح جهودنا المشتركة لجعل المنطقة الأوروبية الأطلسية أكثر أماناً.

44. سنعزز علاقاتنا مع الشركاء الذين يشاركون الحلف قيمه واهتمامه بدعم النظام الدولي القائم على القواعد. سنعزز الحوار والتعاون للدفاع عن هذا النظام ودعم قيمنا وحماية الأنظمة والمعايير والتقنيات التي تعتمد عليها. سنعمل على زيادة التواصل مع البلدان في جوارنا الأوسع وفي جميع أنحاء العالم وسنظل منفتحين على المشاركة مع أي دولة أو منظمة، عندما يؤدي ذلك إلى تعزيز

أمننا المتبادل. سيظلّ نهجنا مدفوعًا بالاهتمامات ومرنًا ومركّزًا على معالجة التهديدات والتحديات المشتركة وقادرًا على التكيف مع الحقائق الجيوسياسية المتغيرة.

45. يتّسم غرب البلقان ومنطقة البحر الأسود بأهمية استراتيجية بالنسبة للتحالف. سنواصل دعم تطّعات الدول المهتمة في هذه المناطق الأوروبية الأطلسية. سنعمل على تعزيز الجهود لتعزيز قدراتها على التصدي للتهديدات والتحديات المتميّزة التي تواجهها وتعزيز قدرتها على الصمود ضد تدخّل وإكراه الطرف الثالث الخبيث. سنعمل مع الشركاء للتصدي للتهديدات والتحديات الأمنية المشتركة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للحلف، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل. تُعتبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ مهمّة لحلف الناتو، نظرًا لأن التطوّرات في تلك المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي الأطلسي. سنعرّز الحوار والتعاون مع الشركاء الجدد والحاليين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة التحديات الإقليمية والمصالح الأمنية المشتركة.

46. ينبغي أن يصبح الناتو المنظّمة الدولية الرائدة عندما يتعلق الأمر بفهم تأثير تغيّر المناخ على الأمن والتكيف معه. سيقود الحلف الجهود لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الدفاع والأمن والتصدي لتلك التحديات. سنساهم في مكافحة تغيّر المناخ من خلال الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الطاقة، والاستثمار في الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والاستفادة من التقنيات الخضراء، مع ضمان الفعالية العسكرية والموقف الدفاعي والردع الموثوق به.

ضمان استمرار نجاح التحالف

47. إن الاستثمار في الناتو هو أفضل طريقة لضمان الروابط الدائمة بين الحلفاء في أوروبا وأميركا الشمالية، مع المساهمة في السلام والاستقرار العالميين. سنواصل تعزيز وحدتنا السياسية وتضامننا وتوسيع وتعميق مشاوراتنا لمعالجة جميع الأمور التي تمسّ أمننا. نلتزم بتعزيز المشاورات عندما يتعرّض أمن واستقرار حليف للتهديد أو عندما تكون قيمنا ومبادئنا الأساسية في خطر.

48. سوف نتقاسم المسؤوليات والمخاطر بشكل عادل فيما يتعلق بالدفاع والأمن. سنوفّر جميع الموارد والبنية التحتية والقدرات والقوات اللازمة لتنفيذ مهامنا الأساسية وتنفيذ قراراتنا بشكل كامل. سنضمن أن تفي دولنا بالتزاماتها بموجب "تعهد الاستثمار الدفاعي"، في مجمله، لتوفير النطاق الكامل للقدرات المطلوبة. سنبنّي على التقدم المحرز لضمان أن تتناسب زيادة نفقات الدفاع الوطني والتمويل المشترك لحلف الناتو مع تحديات نظام أمني أكثر إثارة للجدل.

49. منظّمة حلف شمال الأطلسي عنصر لا غنى عنه للأمن الأوروبي الأطلسي. إنه يضمن سلامنا وحرّيتنا وازدهارنا. كحلفاء، سنواصل الوقوف معًا للدفاع عن أمننا وقيمنا وحياتنا الديمقراطية.

مجموعة تنسيق إنفاذ القانون حول مكافحة أنشطة حزب الله

الموضوع

تأسست "مجموعة تنسيق إنفاذ القانون حول مكافحة أنشطة حزب الله" عام 2014، دون أن يصدر آنذاك أي بيان رسمي حول الاجتماع التأسيسي للمجموعة. استمرت حالة الغموض حول اجتماعات المجموعة منذ التأسيس عام 2014 وحتى الاجتماع الرابع لها في ربيع عام 2017. أي أنّ إدارة أوباما اختارت أن تبقى الاجتماعات الثلاثة الأولى للمجموعة سرّية، ولم يُعلن حتى عن تواريخ انعقادها أو ما جرى نقاشه في الاجتماعات الثلاثة الأولى، إلى أن أصدرت إدارة ترامب - عبر وزارة الخزانة - البيان الأول عن اجتماع المجموعة في أيار 2017، لتليه بيانات عن أربعة اجتماعات حصلت بين 2017 و2019. اللافت أن الإعلان عن الاجتماع التاسع للمجموعة في 29 و30 حزيران 2022 جاء بعد توقّف الاجتماع لحوالي عامين ونصف، وليكون الاجتماع التاسع هو الأول خلال إدارة بايدن. من جهة الولايات المتحدة عادة ما يشارك في اجتماعات المجموعة ممثلون عن الجهات الآتية: وزارات الخزانة والخارجية والأمن الداخلي والعدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب.

بحسب المعلن في تقارير إدارتي ترامب وبايدن حول اجتماعات المجموعة، هناك توجّه واضح متعمّد لعدم نشر تفاصيل عن الدول التي تشارك في اجتماعات المجموعة، لكن من الواضح أنّ أغلب الاجتماعات عُقدت في أوروبا وبالتحديد في مقر "اليوروبول" في هولندا. ليس هناك مزيد من التفاصيل عن المجموعة وما كان المشاركون قد بحثوه وناقشوه في الاجتماعات التسعة. بين الإعلان عن تأسيسها عام 2014 وبداية ولاية ترامب عقدت المجموعة 3 اجتماعات، فيما عقدت خلال ولاية ترامب 5 اجتماعات خلال سنتين فقط، ما يعكس تركيز إدارة ترامب على استهداف حزب الله وحشد المزيد من الدول والأطراف لإشراكهم في عملية استهداف الحزب.

جدول الاجتماعات

المضمون المعلن	الجهات المشاركة	مكان انعقاده	التاريخ	
<p>رُكِّز الاجتماع على الأنشطة الإجرامية والمتعلّقة بتمويل الإرهاب لحزب الله، وناقش كيفية استخدام أدوات إنفاذ القانون والأدوات المالية، بما في ذلك العقوبات، بشكل أكثر فعالية لمواجهة هذه التهديدات. ناقشت الحكومات المشاركة كيف يمكن تحسين التعاون الدولي ضد أنشطة حزب الله الإرهابية وغير المشروعة في المستقبل.</p>	<p>صانعو سياسات وممارسو مكافحة الإرهاب من أكثر من 20 حكومة من جميع أنحاء الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا الشمالية، إلى جانب اليوروبول والإنتربول.</p>	<p>وزارة الخزانة، واشنطن</p>	<p>أيار 4/5/2017</p>	<p>الاجتماع الرابع</p>
<p>ركزت جلسة LECG على التخطيط الإرهابي لحزب الله وأنشطته، وبشكل خاص على كيفية نقل المنظمة للعملاء والبضائع عبر الحدود. ناقش المشاركون كيف يمكن استخدام أدوات إنفاذ القانون وأمن الحدود لمواجهة هذه الأنواع من التهديدات العابرة للحدود. أثبت LECG أنه منصّة قيمة لتبادل المعلومات حول أنشطة حزب الله غير المشروعة ولتطوير استراتيجيات لمواجهة الأنشطة الإرهابية للمنظمة. يستمر عدد الحكومات المشاركة في LECG في الازدياد، مما يدلّ على الاعتراف المتزايد بين شركائنا بالحاجة إلى التعاون في جهودنا لمواجهة شبكات حزب الله الإرهابية العالمية</p>	<p>ممثلون عن أكثر من 25 حكومة من الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا الشمالية، إلى جانب اليوروبول والإنتربول</p>	<p>أوروبا</p>	<p>12/14 كانون الأول 2017</p>	<p>الاجتماع الخامس</p>

التاريخ	مكان انعقاده	الجهات المشاركة	المضمون المعلن
13،14 حزيران 2018	كيتو، الإكوادور	عُقد الاجتماع تحت رعاية "اليوروبول" بمشاركة عدد من أعضائه	كان أول اجتماع لـ LECG يركّز على الأميركيين، وهي منطقة يشارك فيها حزب الله بنشاط في تطوير البنية التحتية التي يمكن أن تدعم الأنشطة الإرهابية والمخططات الإجرامية المرتبطة بها. وقارن المشاركون الملاحظات حول أنشطة حزب الله ضمن ولاياتهم القضائية ووضعا إستراتيجيات حول كيفية تعزيز التعاون لمواجهة هذه المجموعة الخطرة
17،18 كانون الأول 2018	أوروبا	حكومات من الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا وآسيا وأميركا الشمالية، إلى جانب اليوروبول والإنتربول	يواصل حزب الله التخطيط للإرهاب وجمع الأموال في جميع أنحاء العالم، وتعدّ مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران أولوية قصوى للإدارة. لا يزال فريق LECG وسيلة مهمة لتحسين التعاون الدولي في مكافحة مخططات حزب الله الإرهابية والإجرامية
16،17 كانون الأول 2019	مقرّ اليوروبول في هولندا	خبراء إنفاذ القانون والمدّعون العامون والممارسون الماليون من الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأوروبا وإفريقيا وآسيا وأميركا الشمالية، ومتخصّصون من اليوروبول.	ركّز الاجتماع على شبكات ومخططات حزب الله المالية والتجارية والمشتريات وعلاقتها بالنشاط الإرهابي لحزب الله. ناقش المشاركون أيضاً إجراءات تطبيق القانون الأخيرة التي اتخذتها الحكومات لتعطيل عمليات حزب الله الدولية
29/30 حزيران 2022	أوروبا	ممثلو 30 حكومة من الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأميركا الوسطى وأوروبا وإفريقيا ومنطقة الإندو-باسيفيك وأميركا الشمالية واليوروبول.	ناقش المشاركون التخطيط الإرهابي العالمي المستمر لحزب الله، وشراء الأسلحة، والمخططات المالية، وحددوا كيف يمكن لحزب الله أن يتكيف في المستقبل للتهرب من إنفاذ القانون، وكيف يمكن استخدام تطبيق القانون أو الأدوات المالية لتعطيل أنشطة حزب الله الإرهابية والإجرامية والشبكات المرتبطة به.

ماذا يجب أن يفعل بايدن في المنطقة.. مقارنة للوبي الصهيوني

الموضوع

تقرير بعنوان "تجديد الالتزام وعدم تقليصه: الأولويات السياسية لجولة بايدن في الشرق الأوسط" نشرته المؤسسة اليهودية للأمن القومي الأميركي بتاريخ 11 تموز 2022. أهمية إصدارات هذه المؤسسة أن توصياتها توضح بشكل كبير المصالح الإسرائيلية وكيف يطمح الصهاينة أن تساهم الولايات المتحدة فيها.

الخلاصة التنفيذية

يعتزم الرئيس بايدن في رحلته القادمة إلى "إسرائيل" والصفة الغربية والسعودية وضع "رؤية إيجابية لمشاركة الولايات المتحدة في المنطقة". هذه مهمة بالغة الأهمية في لحظة حيوية. مع ذلك، لكي ينجح الرئيس، يجب أن يقدم إعادة توجيه أساسية لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، متجاوزاً الأولويات العاجلة المتمثلة بتشجيع الشركاء على الاستسلام للاتفاق النووي الإيراني، وفي حالة حلفائنا الخليجيين، المزيد من النفط وتعويض أزمة الطاقة العالمية جرّاء الغزو الروسي لأوكرانيا. يؤكد هذا الغزو للولايات المتحدة كيف أنها لا تزال بحاجة إلى تعاون من شركائها في الشرق الأوسط في وقت أصبحت فيه تلك العلاقات متوترة للغاية. هذه التوتر ليس جديداً، ولا يمكن علاجه بسهولة. إنه متجذّر بعمق في التصوّرات الضارة بين شركائنا في الشرق الأوسط حول تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه الأمن الإقليمي - وهي التصوّرات التي تفاقمت بشدّة بسبب الانسحاب السريع من أفغانستان، والدبلوماسية النووية الفاشلة مع إيران، وردود الفعل البطيئة على عدوان طهران الإقليمي، وجهود إبعاد الإدارة الأميركية عن الشركاء الرئيسيين مثل السعودية. في الوقت نفسه، تعمل السعودية و"إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة معاً بشكل متزايد لدعم الأمن الإقليمي، لكن هذا التعاون له حدود واضحة في غياب القيادة الأميركية المستمرة.

لمواجهة هذه التحديات واغتنام هذه الفرص، يجب على الرئيس بايدن استغلال هذه الرحلة للإشارة بشكل لا لبس فيه إلى أنّ الولايات المتحدة بصدد اعتماد محور استراتيجي شامل - وهو محور يعيد التزامها بدعم الاستقرار في الشرق الأوسط وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة التي تمثلها

إيران. سيؤدّي ذلك إلى الحدّ من احتمالات الصراع الذي قد يجذب الولايات المتحدة، ويعزّز مصداقية الالتزامات الأميركية على الصعيد العالمي، ويُطمئن الحلفاء القلقين، ويحدّ من تغلغل بكين وموسكو في المنطقة، ويمكّن شركاء الولايات المتحدة من تحمّل المزيد من الأعباء المشتركة لمواجهة طهران والتهديدات الأخرى.

أ. إعادة الالتزام بالشرق الأوسط وفق عقيدة بايدن

يجب على الرئيس إعادة التأكيد على مبدأ كارتر لعام 1980 وتحديثه بـ "عقيدة بايدن" الذي يعيد التأكيد صراحةً على المصالح الأميركية الحيوية في منع الهيمنة الإقليمية من قبل أي قوة - بما في ذلك منع إيران من التحوّل إلى دولة نووية - وأنّ أيًا من هذه التهديدات ستواجهه باستعمال أي أو كل عناصر القوة الوطنية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية وضمان قدرة الشركاء الإقليميين على الدفاع عن أنفسهم.

ب. قيادة شبكة الدفاع الجوي الإقليمية المتكاملة

كما يتعيّن على الإدارة الأميركية تطوير شبكة دفاع جوي وصاروخي إقليمية متكاملة، من خلال العمل للوصول إلى تشغيل مسرح جوي مشترك بين الولايات المتحدة وشركائها - بما في ذلك من خلال تسهيل نقل أنظمة الدفاع الإسرائيلية إلى الدول العربية.

ج. معالجة مخاوف الشركاء الأمنية بشأن إيران

تمثّل الرحلة أيضًا فرصة متأخرة لطمأنة الشركاء من خلال التأكيد على ما هو واضح، أنّ طهران لم تُظهر أبدًا أيّ استعداد للموافقة على صفقة من شأنها أن تمنعها بمصداقية من الحصول على قدرات الأسلحة النووية، وأنّها تواصل الدفع ببرنامجها النووي إلى مستويات خطيرة، وأنّ هناك حاجة إلى "خطة ب" متعدّدة الأطراف، بقيادة الولايات المتحدة، للضغط الشامل لمنع إيران من التحوّل إلى دولة نووية ودحر عدوانها الإقليمي. تحقيقًا لهذه الغاية، يجب على الرئيس التأكيد على حرية "إسرائيل" في العمل من خلال ضمان نقل سريع لأنظمة أسلحة رئيسية - التي جهّزتها "إسرائيل" بالفعل - أو طلبت مشتريات عاجلة، بما في ذلك ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAM) والذخيرة الموجّهة بدقة B / GBU-39 (PGM) والطائرات المزوّدة بالوقود جواً KC46A ، وطائرات F-35 متعدّدة المهامّ، وطائرات الهليكوبتر CH-53K للرفع الثقيل، وطائرات الهليكوبتر متعدّدة المهامّ SH-60 / MH-60 . يُعدّ وضع الذخائر الموجّهة بدقة في مستودع القيادة المركزية الأميركية في "إسرائيل" (WRSA-I) أسرع مسار لنقل هذه الذخائر.

د- توسيع التعاون الدفاعي الإقليمي

يجب على الرئيس دمج "إسرائيل" بشكل كامل في القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) ، بما في ذلك من خلال دمج "إسرائيل" في التدريبات والتخطيط والعمليات وفرق العمل البحرية التي تقودها الولايات

المتحدة مثل القوات البحرية المشتركة (CMF) ، وبناء الأمن البحري الدولي (IMSC) ، و"فرقة العمل 59" الخاصة بعمليات الطائرات بدون طيار الهجومية البحرية.

ج- تعزيز الجاهزية العسكرية الأميركية

بالتزامن مع ذلك، يجب على الولايات المتحدة تعزيز استعدادها العسكري في المنطقة من خلال تحديث خطط الطوارئ والتدريبات العسكرية لمواجهة إيران، وتعزيز وضع القوة الإقليمية من خلال نشر ذخائر خارقة للذخائر (MOP) في ديبغو غارسيا في المحيط الهندي، مما يعزز البحرية الأميركية وحضورها عبر مضيق هرمز والبحر الأحمر وبحر العرب، ويضمن حماية القوة للأصول الاستراتيجية الأميركية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

هـ. تطوير استراتيجية التطبيع الإسرائيلي السعودي

أخيرًا، يجب على الرئيس أن يسعى إلى الاستفادة من الخطوات المبدئية ولكن الحقيقية التي اتخذتها الرياض - والتي ليست جزءًا من "اتفاقيات إبراهيم" - نحو تعاون أمني جاد مع "إسرائيل"، من خلال تطوير استراتيجية أوسع للتطبيع بين "إسرائيل" والسعودية. في حين أنّ هذا الهدف النهائي قد يبدو بعيد المنال، فإنّ رعاية الولايات المتحدة وحوافزها - بما في ذلك بذل جهد حقيقي لوضع العلاقات الأميركية السعودية على أساس أكثر استقرارًا وإيجابية - يمكن أن تساعد بالتأكيد في تعزيز تقدّم ملموس على المدى القريب بشأن التحدّيات الإقليمية الملحة مثل أمن الموانئ البحرية، والوعي بالمجال البحري، ومرونة البنية التحتية للطاقة، والتعاون في مكافحة الطائرات بدون طيار.

مقترح لحتّ واشنطن على تقديم دعم مالي للجيش اللبناني

الموضوع

مقال للباحث بلال صعب بعنوان "لماذا يجب على واشنطن تقديم مدفوعات نقدية مباشرة للجيش اللبناني" نشرته "مؤسسة الشرق الأوسط" في واشنطن بتاريخ 6 حزيران 2022. يحثّ الباحث إدارة بايدن على تقديم مساعدات مالية للجيش اللبناني، ويعدّد الأسباب الموجبة لذلك ومخاطر عدم تقديم هذه المساعدات المالية على المصالح الأميركية في لبنان والمنطقة.

نصّ المقال

بالنسبة لمؤسسة تفكّكت مرّتين خلال الأربعة عقود ونصف الماضية - مرّة عام 1976 ومرّة أخرى في 1984 - فإنّ الجيش اللبناني ليس غريباً على الأزمة. ولكن مع انهيار الاقتصاد اللبناني، فإنّ المأزق الذي يجد فيه الجيش اللبناني نفسه الآن غير مسبوق. لقد أثر النقص المالي الكبير للجيش اللبناني خلال العامين الماضيين بشكل ملموس على معنوياته واستعداده وقدرته التشغيلية.

في حزيران عام 2021، عقد قائد الجيش العماد جوزيف عون مؤتمراً صحفياً في المقر العام للجيش حدّث فيه من خطورة استمرار الشلل، وناشد حكّام البلاد دعم الجيش اللبناني. وقال: "إذا لم يتم التخفيف من حدّتها، فإنّ الأزمة الاقتصادية والمالية ستؤدّي حتماً إلى انهيار جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش اللبناني - العمود الفقري للبلاد".

اعتاد الجيش اللبناني على دفع ما يعادل 1000 دولار شهرياً للجندي اللبناني. لكن منذ أواخر عام 2019، انخفض هذا المبلغ المتواضع بالفعل إلى 30 دولاراً، وفقاً لقيادة الجيش اللبناني، بسبب فقدان الليرة اللبنانية أكثر من 90٪ من قيمتها مقابل الدولار الأميركي. ساءت الأمور إلى درجة أنّه في الوقت الذي كان يلقي فيه الجنرال عون خطابه في حزيران، كان الجيش اللبناني يعرض على السائحين ركوب طائرات الهليكوبتر في محاولة لكسب إيرادات إضافية. لقد كان من الصعب جدّاً على الجنود اللبنانيين الحفاظ على تركيزهم، وإظهار الصمود، وأداء واجباتهم على مستوى عالٍ. اضطر الكثيرون إلى تولّي وظائف متعدّدة

لمجرّد إطعام أسرهم. حتى أنّ الجيش اللبناني أجبر أفرادَه على اتباع نظام غذائي نباتي لأنه لا يستطيع شراء اللحوم.

لا يمكن أن يكون هناك وقت أسوأ يمكن أن ينهار فيه الجيش اللبناني. سلسلة من التحدّيات الضخمة تنتظر لبنان الآن بعد انتهاء الانتخابات النيابية، وكلّها تتطلّب قدرًا من الاستقرار، لا يمكن إلا للجيش اللبناني أن يوفّره.

1. حقيقة أنّ أكثر من عشرة مرشحين مستقلّين يسعون للتغيير في الانتخابات هو سبب للتفاؤل المحسوب. لكن على الرغم من خسائره التكتيكية، سيحتفظ الحرس القديم بنفوذ سياسي كبير في البرلمان المقبل، مما سيسمح له بمحاربة أيّ تغيير ذي مغزى للنظام الطائفي والإقطاعي. من المرجّح أن يؤدي هذا الاصدام الأساسي بين الإصلاحيين وقوى الوضع الراهن إلى شلل مؤسّسي طويل الأمد. ومن المتوقّع أن تظلّ حكومة تصريف الأعمال بقيادة رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي في السلطة عدة أشهر، وأن يتم تأجيل الانتخابات الرئاسية، المقرّر إجراؤها في الخريف، إلى أجل غير مسمى. في هذه البيئة من المأزق السياسي والخلل المؤسّسي، من الأهمية بمكان أن يحافظ الجيش اللبناني على مكانته كمؤسسة الدولة العاملة الوحيدة المتبقّية التي تمثّل جميع الطوائف الدينية اللبنانية.

2. من المتوقّع أن يزداد الاستقطاب السياسي ولا يرجّح أن يظلّ محصورًا في البرلمان. إذا كان التاريخ الحديث دليلًا، فقد يمتد إلى الشارع ويؤدي إلى مظاهرات ومظاهرات مضادة، والتي عادة ما تتحوّل إلى العنف والخروج عن نطاق السيطرة في لبنان. تقع على عاتق القوات المسلحة اللبنانية مسؤولية دستورية للحفاظ على السلام وستكون هناك حاجة ماسة إليها مرة أخرى.

3. مع عدم وجود حل سريع للمشاكل الاقتصادية الهيكلية في البلاد، يمكن أن تتفاقم الحالة الإنسانية، التي وصلت بالفعل إلى مستويات مثيرة للقلق. من المرجّح أن يتصاعد الإجرام والتشدد، مما يؤدي إلى تدهور الأمن بشكل عام. مع تراجع تنفيذ القانون بشكل كبير، ستزدهر تجارة المخدرات مرة أخرى في منطقة البقاع، ممّا يعود بالفائدة على حزب الله والنظام السوري. القوات المسلّحة اللبنانية القويّة والقادرة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكنها معالجة هذه المشاكل أو على الأقل احتوائها.

4. الرسالة الأهم في الانتخابات النيابية التي أجريت مؤخرًا هي أنّ المزيد من الناس يريدون لبنانًا مستقلًا وذو سيادة، ولا توجد مؤسسة تسعى إلى التمسك بمثل هذه المبادئ بشكل أقوى من الجيش اللبناني. ضمنيًا أو بصراحة، كان هذا تصويّنًا للجيش اللبناني. إذا أثار مرشحو التغيير قضية سلاح حزب الله في البرلمان ودعوا إلى تجديد الحوار حول استراتيجية دفاع وطني، فلن يساعد ذلك على الإطلاق وجود جيش لبناني ضعيف أو منهار.

5. من الناحية الجيوسياسية، هناك منافسة عالمية متصاعدة وصراع غير مباشر بين الولايات المتحدة وروسيا في أوروبا بالنظر إلى الحرب في أوكرانيا. آخر شيء تريد واشنطن فعله الآن هو منح موسكو شريان حياة في الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد وجودًا استراتيجيًا أكثر في شرق البحر المتوسط، الغنيّ بالغاز الطبيعي، وفي الجناح الجنوبي لحلف الناتو. هذا ممكن إذا انهار الجيش اللبناني وانقضت روسيا وحلت محل الولايات المتحدة كشريك. لن تضطرّ روسيا (ولا تستطيع) تقديم نفس المساعدة عالية الجودة التي تقدّمها الولايات المتحدة. كلّ ما عليها فعله هو إقامة علاقة تبادلية مع لبنان، والتي سيكون من الصعب جدًا على الجيش اللبناني مقاومتها دون سبب آخر سوى منع انهياره.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ السقوط المحتمل للجيش اللبناني من شأنه أن يقلّل بشكل كبير من نفوذها في لبنان. القوات المسلحة اللبنانية هي الشريك الوحيد الجدير بالثقة والفعال الذي عملت معه واشنطن خلال العقد الماضي. علاوة على ذلك، لم يقدّم أيّ جيش شريك في العالم العربي بإصلاح أو حتى تحوّل في السنوات الأخيرة بشكل أكثر مصداقية من الجيش اللبناني، وذلك بفضل الدعم الأميركي. إنّ فقدان موطنٍ قدم أميركا في لبنان يعني بشكل أساسي تسليم البلاد إلى إيران وحزب الله، الأمر الذي لن تتسامح معه "إسرائيل" ويمكن أن يؤدي إلى حرب أخرى واسعة النطاق مع المجموعة الشيعية التي من المحتمل أن تقلب الاستقرار الإقليمي.

تقدّر إدارة بايدن القيمة الاستراتيجية للشراكة مع الجيش اللبناني. في آذار 2021، قال وزير الخارجية أنتوني بلينكين إنّ الولايات المتحدة ستواصل دعمها للجيش، وفي وقت لاحق في أيلول وقّع الرئيس جو بايدن مذكرة تعهد فيها بمبلغ 47 مليون دولار كمساعدات فورية. ومع ذلك، كانت تلك المساعدة الأميركية الإضافية في المقام الأول للمعدّات الدفاعية بدلاً من الدعم المباشر للجنود اللبنانيين.

وإدراكاً منها للتحديّ الإنساني الكبير الذي تواجهه القوات المسلحة اللبنانية، أعلنت وزارة الخارجية في كانون الثاني 2022 أنّها تخطّط لإعادة توجيه 67 مليون دولار من المساعدات العسكرية لتوفير "دعم سبل العيش" لأفراد الجيش اللبناني. ومع ذلك، أثار العديد من أعضاء الكونغرس الجمهوريين مخاوف بشأن هذه المبادرة - وهذا هو السبب في عدم صرف الأموال للجيش اللبناني - قائلين إنّّه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تشكّل سابقة بتقديم مدفوعات نقدية مباشرة لجيوش الدول الشريكة، ولا ينبغي إعطاء أموال للجيش اللبناني قد تفيد حزب الله. هذه الحجج غير مقنعة على الإطلاق.

أولاً، تقدّم الولايات المتحدة مليارات الدولارات كل عام للعديد من الجيوش الشريكة الدولية، بما في ذلك القوات المسلحة المصرية والأردنية، مما يساعد في نهاية المطاف على توفير رواتب جنود هذه الدول. قد لا تسمي الولايات المتحدة هذه المساعدة "دعم سبل العيش" ولكن هذا هو بالضبط ما تساهم فيه، على

الأقل جزئياً. لا يمكن للجيش الأردني على وجه الخصوص البقاء على قيد الحياة دون ضخ الأموال سنوياً من الولايات المتحدة، نظراً لنقص التمويل الوطني لدعم القوات المسلحة الأردنية.

ثانياً، إذا كان من الممكن الوثوق بالجيش اللبناني لحماية الأسلحة المتطورة التي يتلقاها من الولايات المتحدة (في الواقع، كان لديه سجل لا تشوبه شائبة في مراقبة الاستخدام النهائي وفقاً لوزارة الخارجية)، فمن المؤكد أنه يمكن الوثوق به لاستخدامه وإدارته الموارد المالية بشكل فعال. يمكن أيضاً النظر في استخدام الإحصاءات الحيوية، التي يمكن أن توفرها المنظمات الدولية، لضمان أفضل الممارسات المحاسبية.

يجب أن تتفوق الاعتبارات الاستراتيجية بشأن سبب دعم الولايات المتحدة للجيش اللبناني على المخاوف الثانوية المتعلقة بالعملية التي أثارها بعض المشرعين الأميركيين. لا جدوى من الاستمرار في إعطاء معدات أميركية بقيمة عشرات الملايين من الدولارات للجيش اللبناني كل عام إذا كان الجندي اللبناني - العمود الفقري للجيش - بالكاد قادراً على البقاء على قيد الحياة وتلبية احتياجاته. سيكون ذلك غير منطقي وهدراً واضحاً لأموال دافعي الضرائب الأميركيين. ستم خدمة المصالح الأميركية في لبنان على أفضل وجه إذا تبنت واشنطن رؤية أكثر شمولية واستراتيجية حول مساعدتها للجيش اللبناني.

آراء روسية حول مجريات الحرب في أوكرانيا

الموضوع

دخلت الحرب الروسية في أوكرانيا شهرها السادس وتتركز حاليًا في الدونباس. فيما يلي تعليقات لبعض خبراء السياسة الخارجية الروسية حول واقع الحرب في هذه المرحلة وتداعياتها المحتملة.

أبرز النقاط

دميتري ترينين¹:

- لم تعد اللعبة الكبرى بين روسيا والغرب مجرد لعبة. لقد أصبحت حربًا شاملة، على الرغم من كونها حربًا هجينة حتى الآن، نظرًا لأن النزاع المسلح في أوكرانيا ليس ذا طبيعة واسعة النطاق في الوقت الحالي. ومع ذلك فإن خطر الوصول إلى تصادم مباشر ليس موجودًا فحسب، بل إنه يتزايد.
- عدم التوازن بين الخصوم كبير ولا سيما عدم التوازن في القوة والقدرات لدى طرفي النزاع، روسيا والغرب. بناءً على ذلك، حدّدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أهدافًا أكثر جذرية من استراتيجيات الاحتواء والردع المحافظة نسبيًا والتي استُخدمت مع الاتحاد السوفياتي. إنهم في الواقع يسعون جاهدين لاستبعاد روسيا من السياسة العالمية كعامل مستقل، وتدمير الاقتصاد الروسي بالكامل. إن نجاح هذه الإستراتيجية سيسمح للغرب بقيادة الولايات المتحدة بحلّ "المسألة الروسية" أخيرًا وخلق آفاق مواتية للنصر في المواجهة مع الصين.

¹ خدم ترينين في الجيش السوفياتي والروسي وكان ضابط ارتباط في فرع العلاقات الخارجية لمجموعة القوات السوفياتية في ألمانيا (بوتسدام). هو محاضر أول في المعهد العسكري الروسي، وعضو وفد مباحثات جنيف حول الأسلحة النووية والفضائية، وباحث أول في كلية الدفاع بحلف الناتو وزميل في معهد أوروبا التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وهو مدير مركز كارنيغي موسكو منذ 2008، عضو في مجلس الشؤون الدولية الروسي التابع لوزارة الخارجية الروسية.

<https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/comments/how-russia-must-reinvent-itself-to-defeat-the-west-s-hybrid-war/>

- تتضمّن الديناميكية الجديدة للعلاقات الروسية الغربية قطعاً دراماتيكيًا لجميع العلاقات، وزيادة الضغط الغربي على روسيا، على الدولة، والمجتمع، والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، وعلى جميع الجبهات. يرفض الغرب اليوم قبول حتى الحياد الروتيني للدول.
- علينا أن نفهم أن الهزيمة الاستراتيجية التي يحاول الغرب بقيادة الولايات المتحدة إحداثها لروسيا لن تجلب السلام واستعادة العلاقات لاحقًا. من المحتمل جدًا أن ينتقل مسرح "الحرب الهجينة" ببساطة من أوكرانيا إلى الشرق، إلى حدود روسيا، وسيكون وجودها في شكلها الحالي محل نزاع.
- إن المهمة الفورية والأكثر أهمية اليوم هي تحقيق نجاح استراتيجي في أوكرانيا ضمن المعايير التي تم وضعها وشرحها للجمهور.
- إن أهم مهام السياسة الخارجية الروسية الأوسع نطاقًا ليس الإطاحة بالنظام العالمي المتمركز حول الولايات المتحدة بأي وسيلة وبأي ثمن (تأكله يرجع إلى عوامل مستقلة، لكن نجاح روسيا في أوكرانيا سيكون بمثابة ضربة موجعة للهيمنة العالمية للولايات المتحدة)، ولكن البناء المتسق لنظام جديد للعلاقات الدولية مع الدول غير الغربية، وتشكيل نظام عالمي جديد بالتعاون معها. نحن بحاجة إلى العمل على هذه المهمة الآن، ولكن لن يكون من الممكن العمل بشكل كامل إلا بعد نجاح استراتيجي في أوكرانيا.
- في سياق إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية وخلق نموذج جديد للنظام العالمي، فإن أهم الاتجاهات هو التعاون مع القوى العالمية - الصين والهند وكذلك البرازيل - ومع اللاعبين الإقليميين الرائدتين - تركيا ودول الآسيان ودول الخليج، وإيران، ومصر، والجزائر، و "إسرائيل"، وجنوب إفريقيا، وباكستان، والأرجنتين، والمكسيك وغيرها.
- إلى جانب تطوير العلاقات الثنائية، ينبغي إعطاء أولوية جديدة للتفاعل متعدد الأطراف بين الدول في الجزء غير الغربي من العالم. يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على بناء المؤسسات الدولية. يحتاج الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة روسيا والهند والصين، ومجموعة البريكس، وآليات الحوار والشراكة بين الاتحاد الروسي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى تعزيز العلاقات لتحقيق المزيد من التنمية.
- يتمثل التحدي الجديد بعد تحقيق النجاح الاستراتيجي في أوكرانيا بإجبار دول الناتو على الاعتراف الفعلي بالمصالح الروسية وتأمين الحدود الجديدة لروسيا.
- لا تتمثل المهمة في إلحاق الضرر بالعدو في أي مكان، ولكن باستخدام العديد من العوامل المثيرة للإزعاج لشدّ انتباه الخصم وموارده عن التركيز على روسيا، فضلًا عن التأثير على الوضع السياسي المحلي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في اتجاه مؤاتٍ لموسكو.

- الهدف الأهمّ اليوم هو تطوير استراتيجية لمواجهة ناشئة بين الولايات المتحدة والصين.
- تؤدّي سياسات الولايات المتحدة إلى تعزيز التقارب بين روسيا والصين. في ظل "الحرب الهجينة" في أوكرانيا، يُعتبر الدعم السياسي والدبلوماسي من الصين، وحتى التعاون الاقتصادي والتكنولوجي المحدود معها، أمرًا مهمًا للغاية بالنسبة لروسيا.
- إذا تفاقمت التناقضات الأميركية الصينية، على روسيا أن تكون مستعدة لدعم بكين سياسيًا، وكذلك على نطاق محدود وتحت ظروف معينة، تقديم المساعدة العسكرية الفنية لها، مع تجنّب المشاركة المباشرة في الصراع مع واشنطن. من غير المرجّح أن يؤدّي فتح "جبهة ثانية" في آسيا إلى تخفيف ضغط الغرب على روسيا بشكل كبير، لكنه سيزيد التوتر بشكل كبير في العلاقات بين روسيا والهند.
- من الضروري الآن الانتقال من خطوات انتقامية إلى مبادرات من شأنها تعزيز مكانة روسيا في الحرب الاقتصادية الشاملة التي أعلنها الغرب، مما يسمح لها بإلحاق أضرار جسيمة بالعدو. في هذا الصدد، هناك حاجة إلى تنسيق أوثق لجهود الدولة وأنشطة مجتمع الأعمال، وكذلك تنفيذ سياسة منسّقة في قطاعات مثل التمويل والطاقة والمعادن والزراعة والتكنولوجيا الحديثة (خاصة فيما يتعلق بالمعلومات والاتصالات) والنقل واللوجستيات والصادرات العسكرية والتكامل الاقتصادي - في إطار كل من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وروسيا وبيلاروسيا، مع مراعاة الوقائع الجديدة في منطقة دونباس وشمال البحر الأسود.

ألكسي أرباتوف²:

- نظرًا لجميع المتغيّرات التي طرأت على النظام العالمي في العقود الماضية، فقد أكمل الصراع العسكري الذي بدأ في أوكرانيا الدائرة الكاملة في العلاقات بين روسيا والغرب، وأعاد العالم مرة أخرى إلى الحرب الباردة.
- يكفي أن نلاحظ هنا أنه وفقًا للبيانات الرسمية فإن العملية تسير كما ينبغي، مع الالتزام بالخطة الموضوعية، على الرغم من أنه اعتبارًا من 25 آذار فقدت روسيا 1301 جندي وجرح 3825 جنديًا.

² عضو في المجالس العلمية لكل من معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية والأكاديمية الروسية للعلوم. هو أيضًا عضو في لجنة هانس بليكس الدولية لأسلحة الدمار الشامل، وعضو المجلس الدولي لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وعضو معهد كروك لدراسات السلام الدولية، وعضو لجنة بوغواش الروسية تحت رئاسة الأكاديمية الروسية للعلوم ومعهد إيست ويست.

- اليوم، تتصاعد المواجهة بين روسيا والغرب إلى مستوى خطر جداً، وأصبحت احتمالية حدوث تصعيد باستخدام أسلحة نووية موضوعاً مهماً.
- يقول أحد علماء السياسة، المقرب من السلطة ويعكس رأيها: "لا أعرف ما ستكون عليه نتيجة هذه الحرب، لكنني أعتقد أن الحل سيشمل تقسيم أوكرانيا بطريقة أو بأخرى. نأمل أن يبقى شيء يسمى أوكرانيا في النهاية. لكن لا يمكن لروسيا أن "تخسر"، لذا فنحن بحاجة إلى نوع من الانتصار. وإذا كان هناك شعور بأننا نخسر الحرب فأعتقد أن هناك إمكانية كبيرة للتصعيد".
- عاجلاً أم آجلاً، وعاجلاً وليس آجلاً، سيتعين علينا النظر في مسألة قطع خطوط إمداد السلاح إلى أوكرانيا. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد الضربات ضد المنشآت العسكرية وخطوط إمداد السلاح خارج أوكرانيا. ويجب قطع جميع خطوط النقل في غرب أوكرانيا.

سيرغي كاراغانوف³:

- هذا الصراع وجودي بالنسبة لمعظم النخب الغربية الحديثة، التي فشلت وفقدت ثقة شعوبها. لجذب الانتباه يحتاج هؤلاء إلى عدو.
- العلاقات الروسية الغربية تتدهور منذ عقد ونصف. ليس هناك ما نخسره بسبب انهيار العلاقات أكثر في الأشهر الماضية. الآن ستعمل روسيا على احتواء الغرب وردعه دون أن يتبقى أي تفكير وآمال ثانية. سننتظر ونراقب ما سيحدث داخل الغرب.
- يؤسفني أن عشرات الآلاف من اختصاصيي تقنيات المعلومات (IT) قرروا مغادرة روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا. نأمل أن يعود بعض هؤلاء إلى روسيا.
- إننا نعيش في "أزمة صاروخية كوبية" مطوّلة. ولكن هذه المرة لا أرى أشخاصاً مثل كينيدي وحاشيته في الجانب الآخر.
- إن السياسات الغربية العدائية تساعدنا بتنظيف مجتمعا ونخبنا من العناصر المؤيدة للغرب.

³ مشرف أكاديمي على كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية بالمدرسة العليا للاقتصاد بجامعة الأبحاث الوطنية. عضو مجلس السياسة الخارجية بوزارة الخارجية الروسية. عضو في فرق الاستشارات الأكاديمية التابعة لمجلس الأمن الروسي. رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية. عضو مجلس تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان تحت رئاسة الاتحاد الروسي. عضو اللجنة الثلاثية، وهي المنظمة الرائدة للمواطنين المؤثرين في الولايات المتحدة وأميركا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا.

<https://russiancouncil.ru/en/analytcs-and-comments/comments/why-russia-believes-it-cannot-lose-the-war-in-ukraine/>

- ما هو تعريف انتصار روسيا في الحرب؟ الحد الأدنى للانتصار هو التحرر من نظام كييف في الدونباس، وتحقيق هذا النصر في مراحله الأخيرة. المطلوب بعد ذلك تحرير جنوب وشرق أوكرانيا. من المحتمل أن يكون هدف روسيا بعدها هو أن تكون الأراضي التي تُركت تحت سيطرة كييف محايدة ومنزوعة السلاح تمامًا.
- تعتبر أوكرانيا جزءًا مهمًا ولكن صغيرًا من عملية انهيار النظام العالمي السابق القائم على الإمبريالية الليبرالية العالمية التي فرضتها الولايات المتحدة، والذهاب نحو عالم أكثر عدلاً وحرية متعدّد الأقطاب ومتعدّد الحضارات والثقافات.

تعليقات صحفية روسية حول التطوّرات الميدانية للعملية العسكرية في أوكرانيا⁴:

- تدور المعارك حاليًا للسيطرة على مدينتي كراماتورسك وسلوفيانسك، آخر مدينتين رئيستين تخضعان لسيطرة السلطة الأوكرانية في الدونباس.
- بحسب المصادر في روسيا وأوروبا، قرّرت روسيا إجراء استفتاء في أيلول المقبل لضم المدن الأوكرانية التي سيطرت عليها. سيجرى الاستفتاء في مدينتي خيرسون وزاباروجيا وعند ضم المدينتين سيصبح لروسيا موطنٌ قدم ثابت هناك.
- من المهم جدًا لسلطة كييف ألا تسمح بإجراء استفتاء في مدينة خيرسون. زيلينسكي أمام نقطة تحوّل مهمّة في مسار المعركة، إما استعادة خيرسون أو تصبح المدينة أرضًا روسية.
- بحسب الإعلام الأوكراني، فإن الدول الغربية قد تراجع موقفها تجاه النزاع في أوكرانيا وتقطع إمداداتها من الأسلحة إذا فشلت القوات المسلحة الأوكرانية في إثبات قدرتها على الهجوم والسيطرة على خيرسون بحلول شهر أيلول (كما وعد زيلينسكي).
- تضغط بريطانيا على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لمنع تراجع القوات المسلحة الأوكرانية عن حدود زاباروجيا.
- أعلن لافروف أن "أهداف العملية العسكرية الروسية تغيّرت، فلم يعد الهدف فقط تحرير جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك. جغرافيا العملية العسكرية تغيّرت".
- مع قيام الدول الغربية بتزويد أوكرانيا بأسلحة بعيدة المدى، قال لافروف إن "المهامّ الجغرافية لروسيا سيتم دفعها إلى أبعد من الخط الحالي لأننا لا نستطيع السماح للجزء الخاضع لسيطرة زيلينسكي أو

⁴ Pravda, RIA Novosti, TASS, Interfax, MGIMO, Valdai

من يأتي لخلافته في أوكرانيا، بالحصول على أسلحة من شأنها أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأراضيها وأراضي تلك الجمهوريات التي أعلنت استقلالها".

• حاليًا يعزّز الروس مواقعهم الدفاعية في جنوب أوكرانيا. وذكرت وزارة الدفاع البريطانية في تحديثها اليومي أن ذلك يشمل حركة الأفراد المسلّحين والذخيرة والمخازن الدفاعية بين ماريوبول وزاباروجيا وفي خيرسون.

• قال مسؤول عسكري أوكراني إن روسيا تستعد للمرحلة التالية من هجومها في أوكرانيا. وبحسب المتحدث باسم المخابرات العسكرية الأوكرانية، فاديم سكيبيتسكي، "تشهد أوكرانيا اليوم ضربات صاروخية من الجو والبحر. يمكننا أن نرى القصف على طول خط التماس بأكمله، وهذا يمهد لخطوة روسية جديدة في أوكرانيا".

• تعمل إيران على إمداد روسيا بطائرات مسيّرة هجومية. هذه الصفقة لديها حظوظ كبيرة للنجاح لأن إيران لا تخشى أي نوع من العقوبات الغربية فهي تعيش تحت العقوبات منذ 40 عامًا.

• بالنظر إلى أن روسيا ستنتشر أسلحة هجومية إيرانية في مسرح العمليات الأوروبية ضد أنظمة الدفاع الجوي التي زودتها الولايات المتحدة ودول الناتو لأوكرانيا، يمكننا القول إن هذا رد مناسب من إيران على نظام الدفاع الصاروخي الأميركي الموجّه ضدها في رومانيا وبولندا وجمهورية التشيك.

• وقّعت روسيا اتفاقية دولية بشأن تصدير الحبوب الأوكرانية من أوديسا، وبعد التوقيع قامت بضرب ميناء أوديسا على الفور. هذه إشارة روسية بأن الاتفاق لا يشكل ضمانًا بأن موسكو لن تستهدف المدينة.

• سيكون من الأصعب على الجيش الروسي السيطرة على دونيتسك مما كانت عليه في حالة جمهورية لوهانسك الشعبية. تتمتع القوات الأوكرانية في دونيتسك بتموضع دفاعي أكثر تقدمًا، بسبب وجود عدّة تحصينات وأنفاق. يشير هذا إلى أن تكتيكات العمليات العسكرية الروسية ستتغيّر على الأرجح.

• كجزء من عملية هجوم مضاد، من المرجّح أن تسعى أوكرانيا إلى حصار مدينة خيرسون، وقطع الإمدادات والتعزيزات عن القوات الروسية في المدينة، وإبقاء الحصار حتى استسلام روسيا. هذا من شأنه أن يعطي أوكرانيا انتصارًا مهمًا.

• بعد السيطرة على لوهانسك لم تحقّق القوات الروسية أي تقدّم ملحوظ. قد يؤدي هذا لتغيير التكتيكات العسكرية المعتمدة من قبل موسكو.

• لن تتوقّف القوات الروسية حتى تسيطر على مدينة أوديسا. من الممكن أيضًا أن تقوم بالسيطرة على خاركوف ودينبروبيتروفسك.

خلفيات تمديد الرئيس الأميركي حالة الطوارئ حول لبنان

الموضوع

أعلن البيت الأبيض في بيان نشره في 28 تموز الحالي أنّ الرئيس جو بايدن أرسل إلى السجّل الفيدرالي للنشر الإشعار الذي ينص على أنّ حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلّق بلبنان المعلنة في الأمر التنفيذي رقم 13441 بتاريخ 1 آب 2007، ستستمر سارية المفعول بعد 1 آب 2022.⁵ وعلّل بيان البيت الأبيض أسباب التمديد بأنّ "بعض الأنشطة الجارية، مثل عمليات نقل الأسلحة المستمرة من إيران إلى حزب الله - والتي تشمل أنظمة أسلحة متطورة بشكل متزايد - تعمل على تقويض السيادة اللبنانية، وتساهم في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وتستمر بتشكيل تهديد غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

أسباب هذا الإعلان وخلفياته ومفاعيله

يستند إعلان حال الطوارئ الوطنية إلى قانون الطوارئ الوطنية الذي سُنّ في 14 أيلول عام 1976 وهو قانون اتحادي أميركي أُقرّ لإنهاء جميع حالات الطوارئ الوطنية السابقة، ولإضفاء الطابع الرسمي على سلطات الطوارئ الممنوحة للرئيس الأميركي. يخوّل القانون الرئيس تفعيل صلاحيات خاصة أثناء الأزمات، ولكنّه يفرض بعض الإجراءات الشكلية عند الاحتجاج بهذه الصلاحيات. يمكن للكونغرس إنهاء إعلان الطوارئ بقرار مشترك يتم سنّه ليصبح قانوناً. يخوّل القانون الرئيس تفعيل أحكام الطوارئ في القانون من خلال إعلان الطوارئ، بشرط أن يحدّد الرئيس الأحكام التي تم تفعيلها على هذا النحو ويخطر الكونغرس. ينتهي مفعول الإعلان إذا أعلن الرئيس بشكل رسمي إنهاء حالة الطوارئ، أو إذا لم يجدّد حالة الطوارئ سنويًا، أو إذا أصدر كل مجلس من مجلسي الكونغرس قرارًا بإنهاء حالة الطوارئ.

⁵ <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2022/07/28/message-to-the-congress-on-the-continuation-of-the-national-emergency-with-respect-to-lebanon/>

تم التوقيع على التشريع من قبل الرئيس جيرالد فورد في 14 أيلول عام 1976، واعتبارًا من آذار عام 2020، تم الإعلان عن 60 حالة طوارئ وطنية بموجب هذا القانون، ولا تزال أكثر من 30 حالة منها سارية المفعول. وتُعتبر أطول حالة طوارئ وطنية مستمرة تلك التي أعلنها الرئيس الأسبق جيمي كارتر في تشرين الثاني عام 1979، التي حجزت ممتلكات الحكومة الإيرانية، بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية. منذ إقرار قانون الطوارئ الوطنية في عام 1976، أعلن كل رئيس أميركي عن حالات طوارئ وطنية متعدّدة: كارتر (2)؛ ريغان (6)؛ بوش الأب (4)؛ كلينتون (17)؛ بوش الابن (12)؛ أوباما (13)؛ ترامب (7).

وبخصوص لبنان تُعلن عملية تمديد حالة الطوارئ المعلنة في الأمر التنفيذي رقم 13441 بشكل مستمر في أواخر تموز من كل عام، منذ أن أصدر الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن الأمر التنفيذي رقم 13441 في 1 آب عام 2007. ويُعتبر الأمر التنفيذي رقم 13441 الأساس القانوني الذي يخوّل وزارة الخزانة (بالتشاور مع وزارة الخارجية) مصادرة ممتلكات وأصول وأموال الشخصيات والمؤسسات والكيانات التي تصنّف على أنها "تمس بسيادة لبنان وتهدّد مؤسساته الديمقراطية". وتشمل هذه الإجراءات الجهات التي تصنّفها الخزانة الأميركية على أنها إما تقوم بالأفعال سالفه الذكر بشكل مباشر أو تتعامل ماديًا مع هذه الجهات، والمقصود هنا هو حزب الله وكل من يتعاون مع الحزب من الأميركيين، حيث تصدر الأصول داخل الولايات المتحدة التي يُدعى أنها تعود لحزب الله أو أي جهة (فرد أو كيان) أميركية تتشارك مع أو تسهّل عمل الحزب، سواءً على الأرض الأميركية أو أي مكان آخر في العالم. وقد استعملت الإدارات الأميركية المتعاقبة (ديمقراطية وجمهورية) الأمر التنفيذي رقم 13441، إلى جانب العديد من الأوامر التنفيذية الأخرى، كمرجع قانوني لفرض عقوبات على شخصيات من حزب الله أو مقرّبة من حزب الله أو أفراد وكيانات تدّعي واشنطن أنّها سهّلت أو عملت لصالح نشاط حزب الله.

في ما يلي الترجمة الحرفية للأمر التنفيذي رقم 13441 الذي أصدره جورج بوش الابن في 1 آب 2007:
تجميد ممتلكات الأشخاص التي تمسّ بسيادة لبنان أو عملياته ومؤسساته الديمقراطية⁶
بموجب السلطة المخوّلة لي كرئيس بموجب الدستور وقوانين الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (50 U.S.C. 1701) وما يليها (IEEPA) (وقانون الطوارئ الوطنية (50 U.S.C. 1601 وما يليها (NEA) (والقسم 301 من المادة 3، قانون الولايات المتحدة):
أنا، جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، أقرّر أنّ تصرّفات بعض الأشخاص لتقويض الحكومة اللبنانية الشرعية والمنتخبة ديمقراطيًا أو المؤسسات الديمقراطية، للمساهمة في الانهيار المتعمّد لسيادة القانون في لبنان، بما في ذلك من خلال العنف والترهيب بدوافع سياسية، لإعادة تأكيد السيطرة السورية أو المساهمة

⁶ <https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2007/08/20070802-1.html>

في التدخّل السوري في لبنان، أو التعدي على السيادة اللبنانية أو تقويضها، يساهم في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في ذلك البلد والمنطقة ويشكّل تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وأعلن بموجب ما تقدّم حالة الطوارئ الوطنية للتعامل مع هذا التهديد. أطلب بموجبه:

القسم 1. (أ) باستثناء الحد المنصوص عليه في القسم 203 (ب) (1) و (3) و (4) من 50 U.S.C. IEEPA 1702 (ب) (1) و (3) و (4) ، أو في اللوائح أو الأوامر أو التوجيهات أو التراخيص التي قد يتم إصدارها وفقًا لهذا الأمر، وبغض النظر عن أي عقد مبرم أو أي ترخيص أو تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا الأمر، فإنّ جميع الممتلكات والمصالح في الممتلكات الموجودة في الولايات المتحدة، والتي تدخل فيما بعد إلى داخل الولايات المتحدة، أو التي تقع أو فيما بعد في حوزة أو سيطرة أي شخص أميركي، بما في ذلك أي فرع خارجي، من الأشخاص التاليين ولا يجوز نقلها ودفعتها وتصديرها:

(1) أي شخص يحدّده وزير الخزانة، بالتشاور مع وزير الخارجية:

(إ) أن يتّخذوا، أو يشكّلوا مخاطرة كبيرة باتخاذ إجراءات، بما في ذلك أعمال عنف، تهدف أو تؤدّي إلى تقويض العمليات أو المؤسسات الديمقراطية في لبنان، والمساهمة في انهيار سيادة القانون في لبنان، ودعم إعادة تأكيد السيطرة السورية أو المساهمة بطريقة أخرى في التدخّل السوري في لبنان أو التعدي على السيادة اللبنانية أو تقويضها؛

(إي) أن يكون قد ساعد مادياً أو رعى أو قدّم دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً أو سلعاً أو خدمات تدعم مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك أعمال العنف، أو أي شخص تم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات وفقاً لهذا الأمر (iii) أن تكون زوجاً أو طفلاً معالاً لأي شخص يتم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات وفقاً لهذا الأمر؛ أو (iv) أن تكون مملوكة أو مسيطر عليها، أو تتصرّف أو تزعم أنها تعمل لصالح أو نيابة عن، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي شخص يتم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات بموجب هذا الأمر.

(ب). أقرّر بموجب هذا الأمر أنّ تقديم تبرعات من نوع المواد المحدّدة في القسم 203 (ب) (2) من 50 IEEPA 1702 U.S.C. (ب) (2) من قبل أي شخص أو لصالحه الذين يتم حظر ممتلكاتهم ومصالحهم في الممتلكات وفقاً للفقرة (أ) من هذا القسم من شأنه أن يضعف بشكل خطير قدرتي على التعامل مع حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في هذا الأمر، وأنا بموجب هذا الأمر أحظر مثل هذه التبرعات على النحو المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذا القسم.

(ج). تشمل المحظورات الواردة في الفقرة (أ) من هذا القسم على سبيل المثال لا الحصر (1) تقديم أي مساهمة أو توفير أموال أو سلع أو خدمات من قبل أو لصالح أي شخص يمتلك ممتلكاته ويتم حظر الفوائد في الممتلكات بموجب هذا الأمر، و (2) استلام أي مساهمة أو توفير أموال أو سلع أو خدمات من أي شخص من هذا القبيل.

القسم 2. (أ) تُحظر أية معاملة يقوم بها شخص أميركي أو داخل الولايات المتحدة تتجنّب، أو يكون الغرض منها التهرّب أو تجنّب، أو محاولات انتهاك أي من المحظورات المنصوص عليها في هذا الأمر. (ب) تحظر أي مؤامرة لانتهاك أي من المحظورات المنصوص عليها في هذا الأمر.

القسم 3. لأغراض هذا الأمر:

(أ) يعني مصطلح "شخص" الفرد أو الكيان؛

(ب) يعني مصطلح "كيان" شراكة أو اتحاد أو ائتمان أو مشروع مشترك أو شركة أو مجموعة أو مجموعة فرعية أو منظمة أخرى؛ و

(ج) مصطلح "شخص أميركي" يعني أي مواطن أميركي أو أجنبي مقيم دائم أو كيان منظم بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أي ولاية قضائية داخل الولايات المتحدة (بما في ذلك الفروع الأجنبية) أو أي شخص في الولايات المتحدة.

القسم 4. بالنسبة للأشخاص الذين تم حظر ممتلكاتهم ومصالحهم في الممتلكات بموجب هذا الأمر والذين قد يكون لهم وجود قانوني في الولايات المتحدة، أجد أنه بسبب القدرة على تحويل الأموال أو الأصول الأخرى على الفور، فإن إشعارًا مسبقًا لهؤلاء الأشخاص حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها عملاً بهذا الأمر من شأنها أن تجعل هذه تدابير غير فعالة. لذلك أقرر أنه لكي تكون هذه التدابير فعالة في معالجة حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في هذا الأمر، فلا داعي لأن يكون هناك إشعار مسبق بإدراج أو تحديد تم إجراؤه وفقاً للقسم 1 من هذا الأمر.

القسم 5. وزير الخزانة، بالتشاور مع وزير الخارجية، مخول بموجب هذا الأمر اتخاذ مثل هذه الإجراءات، بما في ذلك إصدار القواعد واللوائح، واستخدام جميع الصلاحيات الممنوحة للرئيس من قبل IEEPA، حسب الاقتضاء لتنفيذ أغراض هذا الأمر. يجوز لوزير الخزانة إعادة تفويض أي من هذه الوظائف لضباط ووكالات أخرى في حكومة الولايات المتحدة، بما يتوافق مع القانون المعمول به. يتم توجيه جميع وكالات حكومة الولايات المتحدة بموجب هذا الأمر لاتخاذ جميع التدابير المناسبة في حدود سلطاتها لتنفيذ أحكام هذا الأمر، وعند الاقتضاء، لإبلاغ وزير الخزانة في الوقت المناسب بالإجراءات المتخذة. يتعين على وزير الخزانة ضمان الامتثال لأحكام القسم 401 من قانون الطوارئ الوطني (50 (U.S.C. 1641) المطبقة على وزارة الخزانة فيما يتعلق بهذا الأمر.

القسم 6. يُصرَّح لوزير الخزانة، بعد التشاور مع وزير الخارجية، بموجب هذه الوثيقة، بتقديم التقارير المتكررة والنهائية إلى الكونغرس بشأن حالة الطوارئ الوطنية المعلنة وفقاً لهذا الأمر، بما يتفق مع المادة 401 (ج) من قانون الطوارئ الوطني (50 (c) USC 1641) والقسم 204 (c) من (50 U.S.C. 1703 (c) IEEPA).

القسم 7. لا يهدف هذا الأمر إلى إنشاء أي حق أو منفعة أو امتياز، موضوعي أو إجرائي، واجب النفاذ بموجب القانون أو الإنصاف من قبل أي طرف ضد الولايات المتحدة أو إداراتها أو وكالاتها أو أدواتها أو كياناتها أو مسؤوليها أو موظفيها أو أي شخص آخر.

جورج دبليو. بوش

1 آب، 2007